## «نور» تسدد 6,25 ملايين دينار لـ«الخليج» و1,1 مليون لـ«التجاري»

أعلنت شركة «نور» للاستثمار المالي عن قيامها بسداد مبلغ 6,25 ملايين دينار إلى بنك الخليج بتاريخ 30 سبتمبر 2012، ومبلغ 1,1 مليون دينار إلى البنك التجاري الكويتي في 30 يونيو 2012، وذلك بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة البالغة 120,5 مليون دينار والتي تمثل ما نسبته 78٪ من إجمالي الديون البالغة 155 مليون دينار لدى البنوك المحلية.

### تستهدف معالجة الجوانب الإجرائية وتطوير البيئة التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية

# 7 آليات سيعتمد عليها الفريق الحكومي في معالجته للاختلالات الاقتصادية

أبلغت مصادر مسؤولة «الأنباء» بأن الفريق الاقتصادي الحكومي المكلف بمعالجة الاختلالات الاقتصادية في البلاد سيبحث على طاولته خلال الأسبوع الجاري عددا من آليات المعالجة السريعة، وذلك من منطلق تنفيذ إستراتيجية سريعة ومتكاملة للإصلاح ومعالجة الجوانب الإجرائية وأوجه القصور في بيئة الأعمال وتفعيل سبل تحسينها، وما يتطلبه ذلك من تطوير للبيئة التشريعية خاصة لرفع درجة التنافسية للاقتصاد الكويتي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك في أسرع وقت ممكن خاصة بعد توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الأخيرة للفريق التي طالب فيها بالابتعاد عن إعداد البحوث والدراسات الاقتصادية نظرا لأن الوقت الحالي يتطلب ترجمة وتطبيقا لآليات المعالجة.

وأفادت المصادر بأن أهم أدوات المعالجة التي سيعتمد عليها الفريق الاقتصادي الحكومي تتمثل في 7 آليات للمعالجة السريعة وهي:

● **أولا:** استمرار تفعيل دور المحفظة الوطنية في سوق الأسهم، على ان هناك اتجاها لتكون أداة فعل للمدى الطويل أيضا، وتنشيط عمل المحفظة العقارية المخصصة لاقتناص الفرص.

● **ثانيا:** سرعة الانفتاح على العالم الخارجي عبر استقطاب استثمارات وتوطين مشروعات وضخ استثمارات بالدول الصناعية تسهم في تنويع مصادر الدخل وتعد ضمانا لمستقبل الأجيال القادمة، عبر المشاركة بنسب جيدة في شركات أجنبية عالمية وهذا الدور يتمحور عند الهيئة العامة للاستثمار.

**ثالثا:** البدء في تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد من أهم القطاعات التي يجب أن تحظى بالاهتمام الحكومي عبر تكريس الطاقات والإمكانيات لتلك المشروعات لما ستحققه من قيمة مضافة للاقتصاد والوطن، وذلك عبر إجراءات عديدة تشجع رجال الأعمال وخاصة الشباب على القيام بمشروعات صغيرة ومتوسطة، وذلك من منطلق ان نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة يعد قاطرة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

● **رابعا:** البت في قضية إمكانية جدولة القروض المتعثرة، سواء للمواطنين أو الشركات بعد أن بلغت نسبة القروض المتعثرة عن السداد نحو 6,2٪ وهي الأعلى خليجيا.

● **خامسا:** البدء في تطوير وتشييد شبكة جديدة من البنى التحتية الضرورية لاستيعاب النمو الاقتصادي المستهدف في السنوات المقبلة.

● **سادسا:** التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي وتحسين إنتاجيته، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتقصير دورة المشروعات التنموية وضغط الإجراءات المعمول بها لتسريع وتيرة تنفيذ وإدارة هذه المشروعات، وبالتالي تحقيق أهداف إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

● **سابعا:** الإسراع في تطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في عملية التنمية، والعمل على تفعيل قانون الخصخصة، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

واستعرضت المصادر أهمية التغيير الاقتصادي في الكويت بشتى القطاعات الاقتصادية خاصة في الوقت الحالي، مبينة ان ما تشهده المنطقة العربية من تحولات وتغيرات سياسية واقتصادية نقلت المنطقة العربية نحو مستقبل جديد أكثر أمنا واستقرارا مما جعلها مهيأة لاجتذاب العديد من الاستثمارات والشركاء الاقتصاديين من مختلف دول العالم، لذا تطلب الإسراع في التغيير الاقتصادي في البلاد عبر انتهاج سياسات اقتصادية طموحة ومتوازنة لتأكيد وترسيخ مكانة الكويت الاقتصادية مع بناء اقتصاد محلي قوي قادر على تخطي وتجاوز الأزمات والنهوض بأعباء الخطط التنموية الطموحة.

وشددت المصادر على ضرورة الانتهاء من حالة التباين الذي لوحظ أخيرا في آراء الفريق الحكومي الاقتصادي المكلف سواء من الجهة الملمة بالسياسة النقدية في البلاد والأطراف الحكومية الأخرى التي ترى ضرورة التغيير الجذري في آلية التعامل مع الاختلالات الاقتصادية في البلاد، وهو ما كان واضحا خلال الآونة الاخيرة من خلال نشر العديد من المقترحات عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة وأيضا الالكترونية حتى يعلم الجميع بآليات المعالجة، وذلك من منطلق مبدأ الشفافية في التعامل، مؤكدة على ضرورة العمل الجماعي لما يصب في مصلحة البلاد، خاصة في ذلك الوقت الحرج الذي تمر به البلاد.

● محمود فاروق

## «المركزي» يجتمع الأربعاء لمناقشة المقترحات المصرفية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية

كشف مصدر مصرفي لـ «الأنباء» عن جدول أعمال اجتماع مجلس ادارة بنك الكويت المركزي الذي سيعقد يوم الأربعاء المقبل وذلك من اجل مناقشة أهم القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية المحلية ومن بينها آليات معالجة الاختلالات الاقتصادية وبحث المبادرات والمقترحات المطروحة المتعلقة بذلك الشأن.

وذكر المصدر ان الاجتماع المزمع عقده يأتي ضمن الإجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي من اجل دعم الاقتصاد المحلي وتجنيبه أي تداعيات قد تظهر على الساحة المالية العالمية وكذلك غيرها من التغيرات في الاقتصاد العالمي وانعكاسة على الاقتصاد المحلي، لافتا إلى ان الاجتماع سيبحث إمكانية تخفيض سعر الخصم نحو 50 نقطة أساس وسيناقش ملف قروض المواطنين المتعثرين وإمكانية جدولته وذلك من منطلق دوره كمراقب ومشرع لأهم القطاعات الاقتصادية في الدولة وهي البنوك ومن بعدها الشركات وبناء على ذلك فقد قام «المركزي» بتكثيف اجتماعاته مع مسؤولي القطاع المصرفي خلال الآونة الأخيرة للوقوف على دلائل ومعطيات واضحة قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بذلك الشأن فضلا عن الوقوف على أهم القضايا المصرفية الشائكة في الوقت الحالي، بالإضافة إلى طرح الخطوات المناسبة من اجل دعم وتقوية إدارات المخاطر في إطار خطط حوكمة المؤسسات المالية.

ومن ناحية أخرى سيعقد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية اجتماعهم غدا برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل وذلك لمناقشة العديد من المحاور ذات العلاقة بأعمال البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية ومن أبرزها شؤون الرقابة المصرفية في ضوء توصيات الاجتماع الحادي والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية المنبثقة عن المجلس وكذلك توصيات الاجتماع الثامن للجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية المنبثقة عن المجلس، وسيتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة 3 قضايا رئيسية تتعلق بالاستقرار المالي تشمل منهجية التعامل مع المصارف المحلية المهمة نظاميا ومعايير السيولة العالمية بالاضافة الى تأثير الإصلاحات التنظيمية العالمية الحالية على دول المنطقة.

● محمود فاروق

### برئاسة وكيل الشؤون القانونية

## «التجارة» تصدر قراراً وزارياً بتشكيل لجنة استقبال تظلمات الشركات المشطوبة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزير التجارة والصناعة أنس الصالح اصدر قرارا وزاريا الخميس الماضي لتشكيل اللجنة المتخصصة لاستقبال كتب التظلمات التي ترسلها الشركات الصادر بشأنها الغاء تراخيصها التجارية بسبب تأخرها في تقديم بياناتها المالية لعدة سنوات سابقة والمنتهية تراخيصها لمدة تزيد عن سنة.

وأضافت المصادر: ان اللجنة برئاسة الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة التجارة والصناعة د.منصور فرج السعيد، وعضوية الوكيل المساعد لشؤون الشركات المساهمة والتراخيص التجارية في الوزارة داود السابج ومديرة الشركات المساهمة ايمان الاشوك، ومدير شركات الاشخاص عبدالله الخبيزي والمستشار القانوني بالوزارة رضا الاحول.

وأوضحت المصادر: ان من مهام اللجنة النظر في طلبات الشركات التي تم انهاء تراخيصها بعد ان عدلت من اوضاعها.

هذا وقد اصدرت الوزارة قرارا بالغاء تراخيص 134 شركة مخالفة بتأخير تقديم بياناتها المالية خلال الفترة الاخيرة كمرحلة اولى، وهناك اعداد كبيرة من هذه الشركات ايضا مهددة بالغاء تراخيها التجارية وتقوم الوزارة بالتدقيق على اوراقها.

● عاطف رمضان

## لجنة السوق تجتمع الأسبوع الجاري لمناقشة العديد من الملفات المهمة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان لجنة السوق ستجتمع برئاسة وزير التجارة والصناعة انس الصالح خلال الاسبوع الجاري لبحث الكثير من الملفات التي تحظى بأهمية كبيرة في هذه المرحلة.

ونوهت المصادر الى وجود عدد من البنود على جدول الاعمال التي سيتم مناقشتها خلال الاجتماع ومن اهمها توصيات اللجان المنبثقة عن لجنة السوق، وخاصة توصيات اللجنة الفنية بالموافقة على السماح بتقابل حسابات العملاء المدارة من قبلهم من دون السماح لها بالتقابل مع حسابات العملاء المدارة من خلال الشركة الاستثمارية، مشيرة الى ان لجنة السوق قد تعتمد توصيات اللجنة الفنية بخصوص تقابل الحسابات.

ولفتت المصادر الى ان الاجتماع سيشهد نقاشا حول النظام الجديد الذي تم تطبيقه منذ اكثر من اربعة اشهر وصاحب تطبيقه ظهور بعض الاشكاليات التي استدعت الضرورة معالجتها لتتم الاستفادة من النظام على الوجه الاكمل، لافتة الى ان اللجنة الفنية كانت قد بذلت جهودا حثيثة في هذا الاطار من خلال التواصل مع جميع الاطراف المعنية بتطبيق النظام الجديد X-STREAM وهي شركات الوساطة المالية والشركة الكويتية للمقاصة. وذكرت المصادر ان الاجتماع سيتطرق ايضا لمناقشة تطوير سوق المشتقات وخاصة الاوبشن، حيث تعكف ادارة السوق على تطوير ادوات السوق ليكون اكثر مواءمة مع المستجدات التي شهدها في الفترة الاخيرة.

● شريف حمدي

### 2,8٪ معدل الكوبون على الصكوك و58٪ من المشاركين من الشرق الأوسط

# «بيتك» يدير أول إصدار للصكوك للخزانة التركية بقيمة 1,5 مليار دولار بالتعاون مع Citigroup وHSBC

محمد العمر

عماد المنيع

**إقبال كبير بنسبة تغطية تقارب 5 مرات من 250 مستثمراً حول العالم**

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن نجاحه ممثلا بشركة بيت ادارة السيولة المملوكة له، في ترتيب اصدار صكوك اجارة لصالح الخزانة التركية بقيمة 1,5 مليار دولار، مدتها خمس سنوات ونصف السنة، بالتعاون مع Citigroup وHSBC، حيث يعد هذا الاصدار الاول من نوعه لحكومة تركيا.

حيث وقع الصفقة الرئيس التنفيذي لبيتك ورئيس مجلس ادارة «بيتك- تركيا» محمد العمر ونائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة بيت ادارة السيولة عماد المنيع، ولقي الاصدار اقبالا كبيرا فاق التوقعات، اذ تقدم 250 مستثمرا بطلبات للمشاركة بلغت قيمتها 7,1 مليارات دولار، اي بنسبة تغطية لقيمة الصكوك تقارب 5 مرات عن مبلغ الاصدار، الامر الذي يعكس الثقة الكبيرة في الاقتصاد التركي، وفي الجهات التي تقود عملية الاصدار، بالاضافة الى ثقة الاسواق المالية في العالم في منتج الصكوك.

ويعد هذا الاصدار النموذجي ثمرة تعاون جهات عديدة، خاصة الخزانة التركية التي بذلت جهودا كبيرة لوضع الاطر التشريعية والتنظيمية لاصدار هذه الصكوك وغيرها، اذا ما رغبت حكومة انقرة في اي اصدارات تالية، حيث اصبح هناك بناء تشريعي واضح ومستقر يمكن معه ان تصبح تركيا سوقا مهما لاصدار الصكوك، وتستفيد بذلك من الاقبال الكبير على هذا المنتج من المستثمرين في المنطقة والعالم.

وفي هذا الصدد، اكد «بيتك» من خلال شركته التابعة (بيت ادارة السيولة) استعداده لمساعدة الحكومات الراغبة في ادخال الصكوك التي تعد البديل الشرعي للسندات الى منظومة العمل الاقتصادي لديها والاستفادة من القدرة التمويلية العالية للصكوك في تعزيز بنية الاقتصاد الوطني وتوفير بدائل تمويلية.

ويبلغ معدل الكوبون على هذه الصكوك 2,8٪ سنويا يوزع كل 6 شهور، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمشاركة، فقد كان النصيب الاكبر للشرق الاوسط بنسبة 58٪، واوروبا 13٪ وآسيا 12٪ و9٪ من تركيا و8٪ من الولايات المتحدة الاميركية، أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب نوع المستثمرين، فقد كان النصيب الاكبر للبنوك بنسبة 59٪ و22٪ لمديري الاصول، فيما شغلت المؤسسات الدولية والبنوك المركزية نسبة 10٪ ومديري الثروات بنسبة 5٪ وأخيرا صناديق التحوط بنسبة 4٪.

يذكر ان بيت ادارة السيولة في عام 2010 قد رتبت بالتعاون مع Citigroup اول اصدار للصكوك في تركيا بمبلغ 100 مليون دولار لصالح «بيتك - تركيا» وهو بنك يعمل في تركيا يملك فيه «بيتك» نحو 62,4٪، وقام كذلك بيت ادارة السيولة بالتعاون مع HSBC وStandard Chartered Bank بترتيب اصدار صكوك لصالح «بيتك - تركيا» في عام 2011 بقيمة 350 مليون دولار.

### مع نظرة مستقبلية مستقرة

## «كابيتال ستاندردز» تثبت تصنيف BB لـ «الصفاة للتأمين التكافلي»

أعلنت شركة كابيتال ستاندردز للتصنيف عن تثبيت تصنيف القوة المالية (IFSR) لشركة الصفاة للتأمين التكافلي «BB»، والتصنيف المحلي «BBB kw»، ومازالت النظرة المستقبلية للتصنيف مستقرة.

وقالت كابيتال ستاندردز ان شركة الصفاة للتأمين التكافلي أظهرت تحسنا في حصة الشركة السوقية وخاصة في سوق التأمين التكافلي المحلي، وبالإضافة إلى ذلك، يعكس التصنيف كفاية رأس مال الشركة مع انخفاض رافعة الاكتتاب بالمقارنة مع إجمالي رأس المال.

وبحسب «كابيتال ستاندردز» فإن الشركة استطاعت إدارة تكاليف الاكتتاب بشكل فعال حيث انخفضت نسبة هيكلة التكاليف على مدى الخمس سنوات الماضية مما أدى إلى تحسن أداء الاكتتاب، كما يعكس التصنيف استراتيجية الشركة المتحفظة في تجميع الاحتياطيات والتركيز على قطاعات إعادة التأمين للبحرية والطيران والحوادث العامة، ويحد من التصنيف امتلاك الشركة للأصول عالية المخاطر (الأسهم المحلية للشركات المدرجة وغير المدرجة بشكل رئيسي) إلى جانب خسائر الاستثمار التي تهدد أداء الشركة المالي، نظرا لطبيعة هذه الاستثمارات الخطرة، وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المرونة المالية للشركة منخفضة بالمقارنة مع شركات التأمين في السوق، وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة رأي كابيتال ستاندردز في استمرار التحسن والارتفاع في عدد اشتراكات التأمين المكتتبة للشركة، وتأثر التصنيف بشكل إيجابي أيضا بالتعديلات الحديثة التي أجرتها كابيتال ستاندردز على «منهجية شركات التأمين».

يذكر أن شركة الصفاة للتأمين التكافلي تأسست في عام 2005 طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تقديم خدمات التأمين التكافلي في الكويت، وتوفر الشركة خدمات التأمين الإسلامي لشتى القطاعات مثل قطاع البحري والطيران، والسيارات، والتأمين ضد الحريق والحوادث العامة، والتأمين على الحياة والتأمين الصحي.

ومن أهم المساهمين في شركة الصفاة: الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (36,353٪) ومجموعة الأوراق المالية (19,724٪) ومجموعة شركات فؤاد الغانم وأولاده (19,370٪)، كما تخضع شركة الصفاة للتأمين التكافلي للرقابة من قبل (إدارة التأمين) في وزارة التجارة والصناعة.

يشار الى انه في يناير 2011 منحت كابيتال ستاندردز شركة الصفاة للتأمين التكافلي تصنيف «BB» للقوة المالية، وتصنيف محلي «BBBkw» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

## ارتفاع أسعار الذهب عالمياً يؤثر سلباً على مبيعات المشغولات الذهبية محلياً

اثر ارتفاع أسعار الذهب عالميا على مبيعات الذهب في السوق المحلية خصوصا الحلي والمشغولات الذهبية، الأمر الذي دفع النساء الى الإقبال على الفضة والإكسسوارات والمجوهرات (المطلية) لاستخداماتهن اليومية. وللوقوف عن قرب على مدى تأثير ارتفاع أسعار الذهب الذي يعتبر في المنظور الشعبي «زينة وخزينة» على السوق المحلي والمستهلكين التقت «كونا» احد المسؤولين عن هذا القطاع وعددا من المستهلكين الذين كانت لهم آراء متباينة حول هذا الموضوع. وقال رئيس اتحاد الذهب والمجوهرات الكويتي حسين الاربش ان ارتفاع أسعار الذهب دفع العديد من أصحاب محلات المجوهرات الى التركيز على الفضة لأن سعرها اقل بـ 10 اضعاف من المشغولات الذهبية. وأوضح ان تكلفة غرام واحد من الذهب عيار 21 المشغول محليا تتراوح بين 15 و16,5 دينارا في حين تبلغ تكلفة الذهب المستورد من عيار 18 التكلفة ذاتها لعيار 21 بسبب الرسوم الجمركية.